قـــرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠٠٥

بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية العليا لدعم الإصلاح التشريعى

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قـــرار وزيـــر العـــدل رقـــم ٤١٦٨ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل اللجنـــة العليـــا لدعم الإصلاح التشريعى ؛

وعلى قـــرار وزير العـــدل رقم ٤٢٢٨ لسنة ١٩٩٩ بشـــأن إعـــادة تشكيل اللجنة الاستشارية العليا لدعم الإصلاح التشريعى ؛

وعلى مـــذكـــرة الســـيد مديـــر البرنامج القـــومـــى لدعـــم الإصـــلاح التـــشريعى المؤرخة أول فبراير سنة ٢٠٠٥ المتضمنة اقتراح تعيين الأستاذ الدكتور/ ماجد إبراهيم محمد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عضواً باللجنة الاستشارية العليا لدعم الإصلاح التشريعى خلفًا للسيد المهندس/ رأفت عبد الباقى رضوان الرئيس السابق للمركز ؛

وبناء على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون التشريع ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تشكل اللجنة الاستشارية العليا لدعم الإصلاح التشريعى من السادة :

أولا - عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار :

١ - الأستاذ الدكتور/ ماجد إبراهيم محمد عثمان ، رئيس مـــركـــز المعلومـــات ودعم اتخـــاذ القـــرار برئاســـة مجلس الوزراء .

٢ - السيد اللواء الدكتور/ فؤاد جمال عبد القادر ، مـــدير البرنـــامج القـــومـــى لدعـــم الإصـــلاح التـــشريعى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .

ثانيا - عن وزارة العدل :

١ - السيد المستشار/ ماهر سيد عبد الواحد ، النائب العام .

٢ - السيد المستشار/ سرى محمود صيام ، مساعد وزير العدل لشئون التشريع .

٣ - السيد المستشار الدكتور/ حسن عبد المنعم البدراوى ، وكيل قطاع التشريع .

٤ - السيد المستشار/ علاء أحمد فتحى مرسى ، وكيل قطاع التشريع .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة المشار إليها بوضع الإطار العام لبرنامج الإصلاح التشريعى والفلسفة والأهداف والمعايير وأساليب العمل التى تتبعها اللجان النوعية والتنفيذية الخاصة لدعم الإصلاح التشريعى واقتراح تشكيل هذه اللجان وتلقى مقترحاتها وتوصياتها .

(المادة الثالثة)

تعرض اللجنة الاستشارية مقترحاتها بشأن تشكيل اللجان النوعية على السيد المستشار وزير العدل لاعتمادها .

(المادة الرابعة)

للجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم فى أداء مهمتها .

(المادة الخامسة)

تتولى إدارة شئون التشريع بقطاع التشريع بوزارة العدل أعمال الأمانة الفنية للجنة .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٢/١٩

وزير العدل

المستشار/ محمود أبو الليل راشد